

جسور متينة تنقل اليمن إلى قمة مجموعة الثماني

● التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتنمية النهج الديمقراطي، والتعددية الحزبية، واحترام حقوق الانسان، وحرية التعبير والتداول السلمي للسلطة، وإشراك المجتمع المحلي في الحكم، ونجاح مسيرة الإصلاحات الاقتصادية مثلت جسوراً لعبور بلادنا إلى خارطة البلدان الكبيرة إلى قمة مجموعة الثمان الصناعية ومشروع التنمية الالفية ولتكون ملتقى للحوار بين الحضارات والثقافات ومركزاً لإعلان الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة وعاصمة للثقافة العربية.

ويقدر عزيمته الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح حازت اليمن على ثقة المجتمع الدولي دورها في قضايا كبيرة كحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال حل المشكلات الحدودية عن طريق المفاوضات الودية والتحكيم الدولي.

وكان لعزيمة الأخ الرئيس نتائج إيجابية أدت إلى تآلق اليمن في خارطة السياسة الإقليمية والدولية، فبعد نجاح الإصلاحات السياسية في الداخل توجهت الدبلوماسية اليمنية برؤية ثابتة لإصلاح المنطقة العربية والنظام العربي، وجامعة الدول العربية قبل أن تأتي مبادرات الإصلاح من الخارج.

إن هذا الموقف أحدث أصداء إيجابية لدى الدول الكبرى التي ارتأت ضرورة مشاركة اليمن في مجموعة الثماني في الولايات المتحدة يوم 8-10 يونيو الجاري، للتشاور حول القضايا الإقليمية المطروحة على أجندة القمة.

ومثلما كسبت اليمن ثقة المانحين والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية لدعم إصلاحاتها السياسية والاقتصادية حازت على دعوة المشاركة في القمة الصناعية القادمة التي تعطي بلادنا ميزة سياسية واقتصادية لحضورها هذا المنتدى العالمي.

إن هذا الحضور اليمني في قمة الثمان الدول الصناعية يجسد مبدأ الشراكة التي تؤمن بها اليمن لجهة احترام الحريات والديمقراطية ودولة المؤسسات والعدالة الاجتماعية وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

وستكون القمة فرصة للأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح لكسب الدعم لجهود الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتطور الديمقراطي الكبير في اليمن. وفي هذه القمة تلتقي بلادنا مع كبار قادة البلدان الصناعية لتتقل رؤيتها لمفهوم الشراكة والإصلاحات اللازمة لدول المنطقة وحجم التحديات الكبيرة التي تواجهها خصوصاً في المجال الديمقراطي وتطوير منظمات المجتمع المدني ودور القطاع الخاص في السوق الحر.

كما أن الوضع المأساوي في فلسطين سيكون من بين المواضيع الرئيسية التي ستثيرها بلادنا في قمة الثماني ولذلك تكتسب المشاركة أهمية سياسية لعضد الرؤية المصنعة لحل القضية الفلسطينية، وتفعيل اللجنة الرباعية لتنفيذ خارطة الطريق، وإيجاد حماية دولية للشعب الفلسطيني.. وغيرها من المواضيع التي تهم الأمة.

إن حضور اليمن أعمال القمة الصناعية للدول الثمان من شأنه أن يفتح أبواباً جديدة لدعم مسيرة بلادنا في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية وتحقيق المزيد من الإنجازات التنموية الشاملة.



مهيب الكحالي

● يبدو ارتيل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي اليوم واقفاً بين أعضاء حكومته وبين سندان الكنيست المعارض لخطته المسماة «فك الارتباط، الأحادي الجانب عن قطاع غزة».

إحدى مظاهر الأزمة الحقيقية قادت شارون إلى اقالة وزيرين من حكومته هما وزير السياحة والنقل لضمان الحصول على أغلبية أحد عشر وزيراً مع خطته.. مقابل عشرة ضدها عندما تطرح للتصويت.

وواضح ان احتدام المعركة المريرة هذه المرة أبعد من أن تكون مجرد خلاف عابر بين صفقور الليكود وحلفائهم، وإنما هي في جوهرها تعبير عن الصراع السياسي على السلطة كما بدأ يتعمق داخل المجتمع الإسرائيلي.. وهي أيضاً -

جزء من أزمة أكثر شمولاً تبرز مظاهرها الأخرى في الهروب الإسرائيلي من استحقاقات التسوية العادلة والشاملة والمنشودة التي تعيد جزءاً من حقوق الشعب الفلسطيني منها: عودة اللاجئين واقامة الدولة المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرارات

الأمم المتحدة رقم: 242 و338 وخارطة الطريق ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي هذا الإطار ثمة وجهان للأزمة الراهنة أوله يعكس حجم الخلاف بين شارون وبتننايهو، فالأخير يظهر بموقف الرفض المتشدد لخطه فك الارتباط الأحادي الجانب عن الفلسطينيين، ويعارض تفكيك المستعمرات في قطاع غزة والضفة الغربية.

على أن الأساس الذي يعتمد عليه «التن ياهو» في قيادة المعسكر المعارض لنشارون ليس باعتباره وزيراً للمالية وإنما هو وزير الاقتصاد.. وخلفه يحتشد أصحاب الراضة اليهودي الذين يسعون إلى الخصخصة والاندماج في العولمة.. وهذا بحسب ذاته يلبي متطلبات الشركات الأمريكية.. زد على ذلك براهن تتنايهو على صغر

ورقة شارون الأخيرة!!



عبد الحليم سيف

سنه -عكس شارون- فهو يطمح للعودة إلى كرسي رئاسة الحكومة بأي ثمن كان.

أما الوجه الآخر للأزمة فيتجلى في استمرار شارون في عملية الاعتقالات والقتل والاعتقالات والاجتياحات وتدمير المنشآت المدنية كالمدارس والمستشفيات والمصانع ونسف المنازل على رؤوس ساكنيها ومن يكتب لهم الحياة فيقتذف بهم إلى العراء بشكل بربري لا يمكن القبول به أو باستمراره.

وبتعبير آخر فالحديث عن ما يسميه شارون بالانسحاب من قطاع غزة بشكل مرحلي، لا يقابله في الواقع أي تهدة.. وهذا بحسب ذاته يؤكد أن خطة فك الارتباط المعدلة لا تعطي للشعب الفلسطيني الحد الأدنى من حقوقه المغتصبة في غزة والضفة الغربية، فكل شيء بيد الاحتلال.. من الحدود إلى المعابر مروراً بالأمن والاستيراد والتصدير وحتى الدخول والخروج.

إذا ما يقدمه شارون من وعود كلامية ومشاريع وهمية، لم يكن ناجماً عن تحول المجتمع الإسرائيلي إلى التعاطي مع «سلام العدوان» كما يكرر ذلك الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ولا بفعل موقف عربي قوي.. ولم يات بضغط أمريكي حقيقي أو بتحرك اللجنة الرباعية

الدولية.. فضلاً عن ذلك ليس هناك ما يشير إلى اجبار اركان الدولة العبرية لقبول بخيار السلام العادل.. فشارون من خلال خطته غير المرضية أصلاً للفلسطينيين لا يخرج عن إطار المماطلة والتسويف، والتأجيل واضاعة الوقت عن أي عودة حقيقية إلى طاولة التسوية وفقاً لخارطة الطريق التي قبلت بها، وهدفه من ذلك تاصيل التوسع والاحتلال وتثبيت نهج 45 إلى 50% من أراضي الضفة الغربية من خلال جعل جدار الفصل العنصري واقفاً لا يمكن تجاوزه أو إعادة النظر فيه عندما يكتمل.

والمؤكد ان شارون وتنتنايهو لا يتسايقان نحو إعادة القليل من حقوق الشعب الفلسطيني والانسحاب من الأراضي المحتلة بما في ذلك هضبة الجولان السورية ومزارع شبعاً اللبناية.. فكلاهما «متطرفان» ويعبران بأفعالهما الإرهابية والإجرامية عن الوجه العنصري الصهيوني المقيت..

وفي ضوء ذلك تشدد المعركة بين صفقور الليكود الأمر الذي سيجعل شارون بأن يلقي بكل أسلحته لكي لا ينهي حياته السياسية الدموية والإرهابية في هذا العمر مهزوماً لصالح أحد وزرائه.. فالذئب العجوز سيواصل خوض المعركة حتى النهاية ولو أدى ذلك إلى استخدام آخر ورقة له من أجل البقاء في السلطة.. وتلكم الورقة هي حل الكنيست والدعوة لإجراء انتخابات مبكرة يقضي فيها الوزراء المعارضين له ليمهد الطريق بذلك لأعضاء حزب العمل بقيادة شمعون بيريز للدخول في حكومة ائتلافية..

أو ما يسمى في إسرائيل بحكومة الوحدة الوطنية.. وهي تأكيد لا تبعد عن الارتياح فساقتها قبل 37 عاماً اتخذت قرار العدوان أو الحرب ضد العرب في مثل هذه الأيام من عام 1967م.

فاي حل ستتحمله التطورات القادمة!!



ابراهيم المعلمي

● تقول الباحثة الاجتماعية «أنثا شروب» أن النساء أكثر قابلية للشعور بالحسد لأنهن لا يتمتعن بحقوقهن كاملة.. ويرى عالم الاجتماع سيجارد نيكيل أن الحسد صفة إنسانية لاعلاقة لها بالمجتمع الحديث وأن الإنسان حيوان اجتماعي يشكل صورته عن نفسه بمقارنتها بالآخرين.

● وقد ورد الحسد ضمن قائمة الخطايا السبع الكبرى التي وضعها البابا جريجوري في القرن السادس الميلادي وهي: الرغبة، والغضب، والحسد، والشراهة، والكسل، والتأني، والطمع.. وهي صفات مرادفة للإنسان منذ الخليقة الأولى، وكان الحسد يتصدر قائمة هذه الصفات المذمومة، بل لقد حرمته الرسالات السماوية، وورد ذكره في القرآن الكريم: «ومن شر حاسد إذا حسد» في سورة الفلق..

وروي عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم قوله: «الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب»..

وتضع المسيحية الحسد ضمن عمل الشيطان.. حيث جاء في الإنجيل: «فاطرحوا كل خبث وكل مكر والبرياء والحسد وكل مذمة».

وعادة ما يواجه الإنسان العادي شعوره بالحسد نحو الطبقات الأعلى أو الأخرى من صفوة المجتمع رغبة منه في أن يصبح مثلهم وهو ما يخلق ديناميكية اجتماعية تتسوق مع مبادئه البروفيتسوري رولف هاوبل بأن اقتصاديات السوق في العصر الحديث تستخدم الحسد كعنصر انتاجي استغلالاً لرغبة الناس في اقتناء مالد الأخرين.

● وبما أن الحسد قد يتحول إلى حالة من الحقد فإن العالم نيكيل يؤكد أن النجاح لم يعد مرادفاً للإنجاز ولكن للصدفة.

ويضيف أن مزاجاً صفوة المجتمع من الأغنياء لم تعد مسيرة وهذا يؤدي إلى نمو شعور الطموح الضائق الذي قد يتسبب بحالة شلل اجتماعي تظهر بصووح في نمو مشاعر الحسد المحسوب بالنعف.. فالحقوقيون يحقرون إمكاناتهم بالسعي وراء أشياء يرون أنها متوفرة للآخرين وليست متاحة لهم.

اعاننا الله وياكم من الحسد والحاسدين.

almalemi @ hotmail.com

وسلامة المركبات، وتنظيم سيرها سواء في المدن أو في الخطوط الطويلة، ففي الشوارع كم من السيارات التي أصبح تواجدها خطراً على عامة الناس بل وعلى أصحابها، إن تنظيم مواقف السيارات في المدن مثلاً يمكن أن يدر على السلطة المحلية ملايين الريالات وتنظم عملية التخفيف من الزحام في الشوارع ووضع العلامات المرورية في الداخل والخارج والتقاطعات وتنظيمها، والكشف على المركبات وتحديد شروط الأمان والسلامة والشروط البيئية لسير هذه المركبات، وتنفيذ هذه الشروط على أرض الواقع.

– لا يمكن الحديث عن عاصمة نموذجية دون وجود قانون يحدد شروط وحدود وشكل البناء السكني والخدمي والصناعي، فإلبناء العشوائي بدون تخطيط مسبق يحدد فيه مسبقاً الخدمات، يؤدي إلى مناظر مؤذية مشوهة، كما هو الحال بما يسمى بـ «مدن الليل» التي تجرح جمال صنعاء العاصمة.

هذا فيصن من سبيل، والأمل أن تحظى ملاحظتنا بالاهتمام لكي نفخر دائماً بمنجزاتنا التي تطل السحاب منذ أمد بعيد بذات وتبذل جهود جمالية في تشجير جزر الشوارع في الشوارع الرئيسية لصنعاء وفي بعض مدن مثل المدن السكنية في حدة والحى السياسي.. الخ وهي ظاهرة جمالية تتكلم عن نفسها ولكن كيف يمكن المحافظة على هذه الجهود وزيادة رونق وجمال عاصمتنا وقطعان الأغنام تجوب هذه الشوارع طولاً وعرضاً وتقتضي على هذه الأشجار في مهدها، هذه القطعان التي تجوب الشوارع الحواري باحثة عما تسد رمقها وهي لا تكفي بالإنهام أعضان الأشجار ولكن تأتي على ما يمكن أكله من أكياس بلاستيكية وورقية وما تبقى من فتات المواد من أكوام القمامة هذه القمصان حولتها القمامة إلى قطعان تشبه إلى حد كبير قطعان الكلاب الشاردة.

كان قد حكى لي أحدهم أن الأغنام في صنعاء ظاهرة قديمة وكانت توجد في كل منزل معزة تربي لحليبها وتخرج صباح كل يوم من منزلها لتلحق بالقطيع، ويسير بهن الرعيان إلى خارج صنعاء إلى الجبال المحيطة ليرتعين العشب، وتعود مساءً كل منهن إلى منزلها بحركة آلية فريدة من نوعها كما إنني كنت في بداية السبعينات أثناء حياتي مع والدي في الحديدة، قد لاحظت في كل حارة وجود «زريبة» أي «حظيرة» واسعة ومحاطة بسور عال من القش والخشب تخصص لتربية الأغنام والأبقار بغرض تلبية حاجة الحارة من الحليب وميماً وهذا في نظري كان سلوكاً حضارياً واقتصادياً من الدرجة الأولى، فلماذا لا نعاود التفكير فيه؟

– لا يمكن تجاهل الجهود التي بذلت في نظافة العاصمة وتواجد عمال النظافة في كل شارع، ولكن من دون رقابة صارمة على مراقبي النظافة، ودراسة شاملة لوضع هذه العمالة بحيث لا يتحولوا إلى شحاتين على أبواب المنازل، وهو الملاحظ أن عمال النظافة يقومون بممارسة أعمال الشحاتة من المنازل، وربما يرجع ذلك إلى أن ما يصرف لهم لا يكفي لسدد الرمي، أو أن القسامين عليهم يستقطعون جزءاً من هذا الراتب أو أن الرقابة عليهم ضعيفة.

رسالة مفتوحة إلى أمين العاصمة

د. علي يحيى شمس الدين

الخارجية وبمن سبقونا في هذا المجال وسيكون أنسب لنا أن ندفع تكاليف شركة استشارية من بيوت الخبرة العالمية ملايين الريالات لتعد لنا هذا الخطة والتصوير المسبق لما نريد أن تكون عليه عاصمتنا بدلاً من أن نهدر مليارات على شق وسفلة ورفص ما يمكن أن نعيد هدمه لإنجاز ما هو أفضل أو لرغبة جديدة أو حاجة في التوسع أو ماشابه ذلك... الخ.

وليس بالضرورة أن نقوم بإنجاز هذه الخطة في وقت زمني واحد ولكن يمكن إنجازها على فترات زمنية متلاحقة، وإنجازها على شكل قطاعات إلى أن نصل إلى الإنجاز الكلي للخطة ولكي تكون الصورة أكثر وضوحاً سوف أذكر بعض المؤشرات التي تؤكد ما أقوله، ولكن في البداية يجب أن أشير إلى أن الإهدار والتخبط في الإنجاز قد لا يكون بقصد، ولكن لأننا نفقر للخبرة المهارية ولهذا تهدر المليارات ونظن نزواح في المكان نفسه.

1- مشروع توسيع مداخل العاصمة وتوسيع السنتين رغم الجهود الجبارة التي تبذل، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى التخطيط الحضري ضمن ما أشرت إليه سابقاً، لعاصمة نموذجية فعلاً على سبيل المثال لا الحصر لو تم تثبيت كاميرا فيديو في تبة شركة النفط الواقعة على جانب خط الستين وكاميرا أخرى في مبنى في جولة الصباحي ليوم كامل سترون عجب العجاب، أن الستين تم تخطيطه بطريقة عشوائية، فالداخل إليه ليست بمدخل والمخرج منه ليست بمخرج، ترون بعض السيارات التي تجتاز 200 متر أو أكثر في الخط المعاكس لكي تصل إلى مخرجها أو مدخلها، وتروكم مأساة امرأة مع أطفالها تود أن تقطع الستين ذو الخطوط الأربعة، والتي تجاهل المخطط خط سير المشاة وكان هذه الشوارع لم تصمم إلا لمن يملك سيارة، أو أن المخطط اعتقد أن خط الستين هو خط طويل سريع من خطوط الربط بين المدن الذي يمنع على الانسان والدواب تجاوزه، ولكنه مع هذا تجاهل السور العازل في جوانبه الذي يتم إنشاؤه في مثل هذه الخطوط لمنع المشاة من الانسحاق والحيوان الدخول إلى هذه الخطوط السريعة.

لا يمكن بحال من الأحوال إلى الوصول إلى حلم عاصمة نموذجية وقد اغرقنا صنعاء بالطبيعة والكسيحة من السيارات التي لفظتها دول الجوار والعالم كقمامة وخاصة سيارات الدبزل التي حولت صنعاء إلى مدينة موبوتة. وكذلك إقتصار دور شرطة المرور على مراقبة الاشارات الضوئية في الجولات وتسجيل مخالفات من تجاوزه، إنها جريمة من مهام المرور الجسمام في تنظيم حيازة



بالحق اللحم اليمني بأن تكون صنعاء ليست فقط عاصمة اليمن ولكن إذا جاز لي القول عاصمة تجمع إعلان صنعاة الاقليمي، قولوا معي إن شاء الله.

ولكن الرغبة وحدها والامكانيات المالية الكبيرة التي رصدت وسوف ترصد في موازنة الدولة لتحقيق هذا الهدف لا تكفي، فلا بد من توفر شرط وعامل ثالث ألا وهو الخبرة والمعرفة والتي تمثل حجر الزاوية لتحويل هذه الرغبة وتلك الامكانيات والاعتمادات المالية إلى مشروع حقيقي متكامل ومتوازن ومتراپ ومتناغم وهو مشروع: «عاصمة نموذجية، هذا المشروع العظيم لا يمكن أن يتم إلا بتزاج وامتزاج تلك العناصر الثلاثة»:-

الرغبة والامكانيات المادية والمالية والخبرة، والمقصود بالخبرة هي: القدرة والمهارة الفنية والإبداعية والجمالية في تخطيط المدن، وليس عيباً أو خطأ أن نعتزف أننا لا نملك الكوادر الإبداعية لمثل هذا التخطيط وهذا ما يقوله واقع الحال. كما أن صنعاء عاصمة نموذجية لن تتم من خلال



alradhi 2 @hotmail.com

رأي بالكاركاتير